

تصور مقترح لتفعيل مقومات البحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

A Proposed Vision To Activate The Foundations Of Educational Research In Achieving Sustainable Development In The Arab World

01. د. بن قسمية فريد، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر.

02. د. خلوفي سهام، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مفهوم البحث التربوي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وذلك من خلال التعرف على واقع البحث التربوي والوقوف على العراقيل التي تضعف دور البحث التربوي بالإضافة إلى بحث سبل التخلص من هذه المعوقات وكيفية المساهمة الفعلية لتحقيق أهداف هذه التنمية المستدامة في الوطن العربي. قد قام الباحث في هذه الدراسة بتقديم اقتراح يتصور فيه مجموعة من مقومات البحث التربوي التي من شأنها أن تسهم في تحقيق متطلبات هذه التنمية المستدامة وذلك من خلال مجاء في نتائج العديد من الدراسات الميدانية وتوصياتها التي قدمت بدورها مجموعة من المقومات اللازمة في تفعيل دور البحث التربوي في الإستجابة لقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي أهمها: ما يتعلق بمقومات استيعاب المعرفة التنموية بالبحث التربوي، بالإضافة إلى مقومات إنتاج المعرفة التربوية التنموية، وأخيرا ما يتعلق بمقومات تطبيق المعرفة في قطاعات التنمية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: البحوث التربوية، التنمية المستدامة، الوطن العربي.

Abstract:

This study examined the concept of educational research and its importance in achieving sustainable development in the Arab world, by identifying the reality of educational research and identifying obstacles that weaken the role of educational research in addition to researching ways to get rid of these obstacles and how to contribute effectively to achieving the goals of this sustainable development in the Arab world.

The researcher in this study presented a suggestion in which he envisions a set of educational research elements that would contribute to achieving the requirements of this sustainable development, through the results in many field studies and recommendations that in turn presented a set of necessary ingredients in activating the role of educational research in Responding to sustainable development issues

in the Arab world, the most important of which are: What relates to the components of assimilation of development knowledge with educational research, in addition to the components of producing educational development knowledge, and finally, what is related to the elements of applying knowledge in various development sectors.

Keywords: Educational research. sustainable development. The Arab world.

- مقدمة:

يمثل البحث العلمي أحد الركائز الرئيسية التي توظفها خاصة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الموازنة، بين المجال التربوي والتنمية عموماً لكونه أساساً لعملية التنمية البشرية في أي مجتمع، فعني عن القول أنّ من أفضل ما يقدمه التعليم العالي للصالح العام هو أساس متين ونظام متكامل من البحث العلمي الذي يستهدف مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي، والقيام بدور أساسي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، ومن هنا تزايد التأكيد على البحوث التطبيقية التي يكون لها دور واضح في تنمية المجتمع.

كما تعد التربية ميداناً للبحث تختبر فيه النظريات العلمية، وتحدد فيه العلاقات عملياً، وتقوم فيه قيمة الممارسات التربوية بالتأثير على التدريس و تطوير المناهج والكتب، أو إدخال تعديلات على الإدارة والإشراف؛ والمعرفة التربوية القائمة على البحث تعكس الثنائية الأخرى للتربية كميدان للبحث وميدان للممارسة (محمود، 2001، ص 33).

البحث التربوي كجزء لا يتجزأ من البحث العلمي يحظى هو الآخر باهتمام متزايد باعتباره مهتم بإنتاج المعرفة التربوية الموجهة لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي سواء كان ذلك على المستوى التنظيري أم التطبيقي.

للتدليل على أهمية البحث العلمي ومردوده على تنمية القدرات والمعارف لدى الأفراد، يؤكد الاقتصادي " ف. هاريسون " على أنّ الدولة لا تستطيع أن تنمي القدرات والمعارف لدى شعبها، ولا تستخدم هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة اقتصادها القومي فهي لن تستطيع أن تتطور بأي شكل آخر (الصعيدي، 2007، ص 391).

لقد أصبح البحث العلمي ضرورة لا يمكن تجاوزها، لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم هذا من ناحية، ومن

ناحية ثانية لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بالبحث العلمي (المجيدل، وشماس، 2010، ص 23).

يلعب البحث التربوي دوراً لا يستهان به من خلال توفيره للبحوث التربوية ذات الجودة العالية وتقديم معلومات قيمة تستفيد منها الإدارة التربوية في إتخاذ مختلف القرارات، إلا أنّ واقعنا يقول خالف ذلك، فالبحوث عاجزة عن إيجاد الحلول وصناع السياسة غير مهتمون بالبحث، وفي هذا الاتجاه يشير (صديق؛ وعبد العليم، 2007). إلا أنّ الدول النامية بوجه عام ومنها الدول العربية التي تهتم كثيراً بالتجريب في ميدان التربية، ولا تتخذ من البحث التربوي ركيزة أساسية لتطوير سياستها التربوية وخططها ومناهجها ويضيف (الدهشان، 2015)، لقد تطرق الباحثون في جامعاتنا إلى الكثير من المواضيع لكن لم يبحثوا فيها وإن اعتقدوا ذلك، كما أنّ البحوث التربوية أصبحت صدى مباشر لبعض اهتمامات أعضاء هيئة التدريس وليست جواباً لمشكلة أو قضية تربوية معينة تعاني منها البيئة التربوية العربية (فويد، لثمال، 2018، ص ص 668 - 687).

إنّ أهم الإشكاليات التربوية التي ينبغي أن يتولاها المتخصصون بالبحث والدراسة، من أجل تعرف على الوقائع والحقائق القارة في باطن النظام التعليمي وتجاويفه هي: الطلب الفردي او المجتمعي على التعليم، والتفرد أو التعدد في أساسيات الثقافة، وسيطرة الدولة صاحبة السيادة والشرعية وضغوط جماعات المصالح، والتمايز على أساس القدرات والمواهب الذهنية واليدوية والفنية والجسمية في مقابل القدرات المالية والنفوذ، ودور التعليم في تنمية مختلف الطاقات والقدرات الإنسانية، أو التركيز على القدرات الذهنية وحدها، وبحث وظيفة التعليم في تنمية القدرات والطاقات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه لدى كل فرد أم العمل على الغرلة والتخلص من الطلاب بأسرع ما يمكن، ودراسة توظيف التعليم من أجل الإنتاج والإنتاجية أو الاستهلاكية أو للاستهلاك والاستماع والزينة، والتعليم الفردي والتعليم الجماعي، والعملية التعليمية بين التلقين والحفظ والطريقة البنكية من ناحية وبين الاستيعاب والتخيل والإبداع والتفكير العلمي من ناحية ثانية، وتوظيف التعليم من أجل حرية الوطن والمواطن وتحقيق التنمية الشاملة المطردة، والحرية المسئولة والرخاء المبدع للأمة العربية.

إنّ البحث التربوي من خلال هذا يمكن أن يكون جاهزاً لإعداد التربية للتنمية المستدامة التي هي عبارة عن رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل

للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة أيضا، ولتطبيق مبادئ التربية للتنمية المستدامة يجب الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب؛ لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع والمناطق، وتشجيع احترام الإحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الإستخدام المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها، وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2008، ص 07).

يستهدف عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2015) استخدام العملية التربوية في تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب وضع سياسات وخطط وبرامج تربوية وعلمية وثقافية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وتحقيق التوازن البيئي وبشكل خاص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنها الحد من الفقر، والتوازن بين الجنسين، والتنمية المستدامة في المجالات الزراعية والمياه والبيئة والتنوع البيولوجي، ويهدف إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مرتبطة بفعاليات عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005-2015) هي :

- إبراز الدور الرئيس الذي تؤديه التربية والتعليم والتعلم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.
- تيسير إقامة الروابط وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- توفير المجال والفرص لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها بواسطة أنماط جديدة ومتعددة في التعليم والتعلم، وتوعية أفراد المجتمع بأهميتها.
- العمل على تحسين نوعية التدريس والتعلم في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
- إعداد استراتيجيات على جميع المستويات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز القدرات في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة (UNESCO, 2008, pp 9 - 10).

1. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

لقد أثبتت التجارب الناجحة لكثير من الدول التي إنتقلت من صفوف الدول النامية إلى صفوف الدول المتقدمة أنّ البحث العلمي هو نقطة البناء الأساسية لكل نهضة منشودة أو تقدم مأمول، وأنّ الانطلاق نحو التنمية من قاعدة علمية لكل نهضة منشودة أو تقدم مأمول، وأنّ الانطلاق نحو التنمية من قاعدة علمية يؤدي حتما إلى معدلات نمو

مرتفعة وزيادة في دخل الفرد، ومن هنا لم يعد خافياً على أحد توجه الدولة المباشر نحو تفعيل دور البحث العلمي وتنشيط آليات العمل به، وتعظيم الاستفادة منه في خدمة العديد من قضايا ومشكلات المجتمع، وتوفير القاعدة العلمية اللازمة، لتؤدي مراكز ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع دورها على أسس علمية سليمة (عزيز، 2005، ص 96).

على الرغم من تعاظم الإنفاق عالمياً على أهمية المشاكل المتعلقة بالسكان والتحول نحو الحضر ومواجهة مشاكل البطالة والصحة العامة والبيئة والتوجه الجماعي للتصدي لها، وبرغم التنامي غير المسبوق في العلم والتكنولوجيا خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن استمرار معاناة سكان العالم من تلك المشاكل يعود بالأساس إلى غياب الاهتمام الكافي ببناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، بوصفها المحرك الذي يمكن أن يقود التطوير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تخفف من وطأة الضغوط التي تعد مصدر إزعاج للعالم (جامعة القاهرة، 2006، ص 20).

إن المتبوع لواقع البحث التربوي كظاهرة اجتماعية تسهم لا محالة في النهوض بالمجتمع وتنميته إذا تحسن حالها واهتم القائمين على شؤون الدول من صانعي القرار على توثيق الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية. لكن وكما يشاع دائماً فالقائمين برسم السياسات وصنع القرار والمشتغلين بالبحث التربوي يمثل كلاً منهما مجتمع قائم بذاته له ثقافته، واهتماماته، وأولوياته وأساليبه، وطرقه الخاصة في التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجهه، وأن المشتغلين بالبحث العلمي مستغرقون ومهتمون بقضايا العلم في حد ذاته (العلم الخالص) أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام هذه المعرفة، بعكس السياسيين الذين يركزون على الجانب العملي التطبيقي للمشكلات، وهناك فجوة تفصل بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار.

انطلاقاً مما سبق تناولت هذه المداخلة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع البحث التربوي في الدول العربية؟
- ما هي مقومات البحث التربوي في الوطن العربي؟
- ما هي العراقيل التي تضعف دور البحث التربوي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي؟
- ما هي سبل التخلص من هذه العراقيل التي تضعف دور البحث التربوي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي؟

- كيف يمكن تفعيل مقومات البحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي؟

2. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة في الوطن، وذلك عن طريق:

- التعرف على واقع البحث التربوي في الوطن العربي.
- الوقوف على العراقيل التي تضعف دور البحث التربوي في الوطن العربي.
- بحث سبل التخلص من هذه المعوقات، وكيفية المساهمة الفعلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة:

- مفهوم البحث التربوي:

يعتبر البحث التربوي جزءاً من البحث العلمي والجامعي يسهم في نشر المعرفة، ويتمثل ذلك في توفير مادة التدريس والتدريب وتنمية المعرفة ويتمثل ذلك في إنتاج البحوث التي تضيف الجديد إلى ميدان التربية، ثم تطبيق المعرفة ويتمثل ذلك خدمة البحوث التربوية للمؤسسات التعليمية ووضع الحلول للمشكلات التربوية المطروحة على الساحة التعليمية والتربوية. لذلك يقع مفهوم البحث Research ضمن إطار العلم، ويتبادر للذهن فوراً أن المقصود هو البحث العلمي، أي البحث الذي يتبع الطريقة العلمية بغرض تحقيق أهداف العلم، ونتيجة لتفرع العلوم وظهور التخصصات المختلفة، فإن نوع البحث يُحدّد بمجاله أو موضوعه، فالبحث التربوي هو مجال من مجالات البحث العلمي، ويعالج المشكلات التربوية، وإذا أردنا أن نُعرّف البحث التربوي فإنّ الخطوة الأولى هي تعريف البحث بصورة عامة.

حيث يعرف "ماكميلان وشوماخر" البحث بأنه: "عملية منظمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرض معين".

كما يعرفه "تركمان" بأنه: محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم أو مناحي حياتهم.

قياساً على ذلك، فإنه يمكن تعريف البحث التربوي بأنه " جهد منظم وموجه بغرض التوصل إلى حلول للمشكلات التربوية في المجالات المختلفة، عبارة عن نشاط يهدف إلى توفير المعرفة التي من خلالها يستطيع المربّون تحقيق الأهداف التربوية بأكثر الأساليب والطرق كفاءة وفعالية، وبالتالي فهو مجالٌ من مجالات البحث العلمي الذي يسعى لمعالجة المشاكل التربوية على وجه الخصوص . هكذا فهو نشاط يستخدم المنهج العلمي في دراسة

الظواهر التربوية في إطارها المجتمعي؛ بقصد حل المشكلات التعليمية، وتطوير الواقع التربوي نحو الأفضل بما يزيد من إسهام التعليم في تلبية متطلبات التنمية البشرية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. إذن وفي كل الأحوال يكون عموماً الهدف من البحث التربوي دائماً توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميتها.

- أهمية البحث التربوي:

مضى الوقت الذي كانت تعامل فيه التربية على أنها حرفة يتصدى لها أي فرد وتقوم على الجهود العفوية، والإجتهادات الشخصية، فقد تأثرت بالتطورات العلمية، وأخذت تتحول إلى مهنة لها أسوار، لها أصولها العلمية ومبادئها الخلقية، وأصبح التمييز بين الأنظمة التعليمية يعني النظر إلى كل نظام من زوايا قدرة العالمين فيه، والموجهين له على تحريكه وتطويره والنهوض به، في ضوء المتغيرات التي تشكل واقعه، وتؤثر على مستقبله، وهو الأمر الذي يتطلب عمليات أساسية، من أهمها: تحليل شامل لأوضاع النظام التعليمي من أجل التعرف على مواطن الضعف والقوة فيه، والقيود الإنسانية والسياسية والمالية التي تعوق تطوره، والمتغيرات التي يمكن التحكم فيها من حوله. يضاف إلى ذلك أنّ البحث التربوي يساعد في توفير المعلومات اللازمة لوضع أنماط أو نماذج تعبر عن حركة التعليم في مواقف وظروف معينة، ويسهل بها تقدير النتائج في حالة تغير هذه المواقف وتلك الظروف، كما أنّ البحث التربوي يتضمن العمليات التي أصبحت لازمة لتوفير القوة والفاعلية لأي نظام تعليمي.

إنّ تقدم البحث العلمي والإفادة منه في تطوير الحياة رهن بما يتوافر له من كوادر علمية وفنية ممتازة من الباحثين والعاملين وتؤكد الكثير من الدول العربية هذا المنحى، وتحاول الأخذ به على أوسع نطاق، إدراكاً لأهمية البحث العلمي ودوره في تطوير أنظمتها التعليمية وتعبئة جهودها القومية من أجل ذلك، وصولاً إلى أمانها وآمالها في المستقبل يتكافأ قيمة وشرفاً مع امكاناتها الضخمة ودورها الحضاري في العالم، ويتمثل هذا في: إنشاء المراكز المتخصصة في البحث التربوي، وتقييم الأوضاع التعليمية على أسس علمية، والاستعانة بالخبرات الفنية المختلفة، والتعاون مع المنظمات الدولية من أجل ذلك، وتشجيع البحث العلمي بكافة الوسائل الممكنة، وتنمية الوعي بأهميته في معالجة المشكلات التي تواجهها النظم التعليمية في الدول العربية، وتزويد المهتمين بميدان البحث العلمي التربوي بالمفاهيم والمهارات الأساسية والجديدة، ومساعدته على الإطلاع على التجارب والنماذج الجديدة في التربية والعمل على تطوير أجهزة البحث التربوي وتقييم نشاطها ووظائفها.

إنّ على التربية أن تواجه تحديات القرن القادم؛ حتى تحافظ على استمرار وجود الإنسان العربي الكفاء في عالم تكنولوجي علمي متغير سريع التغير، حتى تنشأ جيلاً لمجتمع جديد، لا يقتصر على مجرد نقل المعرفة، بل نقد المعرفة وتصنيع المعرفة، في عالم لم يعد فيه المعلوم علماً، بل أصبح التفكير والإبداع أساس نهضته وتقدمه.

إنّ قصور المدرسة بصورتها الحالية عن أداء أدوارها التربوية وتفريغها من دورها التعليمي، وعجزها عن القيام بدور فاعل في تغيير الذهنية وأنسنة الإنسان، بل قصورها عن الإتساع لهذا العدد الضخم من الأطفال، وظهور مشكلة الإستيعاب، وكذا مشكلة التسرب والإرتداد إلى الأمية.....كلّها أمور تجعل البحث العلمي التربوي مطلباً قومياً وجماهيرياً قبل ذلك كله.

يجب أن تتطور المدرسة في الدول العربية لتستجيب لمناخ حضاري جديد، يتطلب نقل المعرفة بصورتها الحديثة إلى بناتها وأبنائها وجعل المدرسة مزعة للفكر تعنى بثقافة الإبداع لا بثقافة الإيداع، ونقل المدرسة إلى عوالم التكنولوجيا المتقدمة حتى تخرج إنساناً قادراً على، أن يفكر عالمياً ويطبق محلياً، يجب أن تتطور المدرسة لتستجيب لهذا المناخ الحضاري الجديد، عن طريق التجويد والإصلاح والتجديد والتحديث، وهذا الأمر يتطلب المعالجة العلمية للمشكلات التربوية بهدف التوصل إلى الحلول المناسبة تخلصاً من عيوب الواقع التربوي، وإصلاحاً له، وطرحاً لصيغ جديدة للعملية التربوية، ولأشكال غير تقليدية لمدرسة المستقبل، إنّ قوام ذلك كله هو البحث التربوي (شحاتة، 2001، ص 76).

- واقع البحث التربوي في الوطن العربي:

إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساساً بالاعتبارات الاقتصادية؛ فإن الإنسان يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية؛ فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف؛ بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية ويعتبر البحث التربوي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

تعتبر العديد من الأقطار العربية من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي التربوي والمراهنة عليه في تنميتها وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعترى هذا القطاع الحيوي؛ فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل عدد من هذه الدول لم تصل بعد 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام؛ وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيراً عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحتية المرتبطة بهذا الشأن؛ حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

لقد إتضح جلياً أنّ "الثورة العلمية والتكنولوجية" التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة و أن المستقبل للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي و المنظم و كذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وإزدهار شعوبها وتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل و مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة.

تجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة و المنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة و أثر ذلك سلباً على الظروف المادية و المعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد. كما أن هناك غياب تصور واضح و شامل عن أهمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أجل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، أضف إلى ذلك تبدد و تشتت شمل الكفاءات البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم. زيادة إلى تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث (عبد الفتاح، ب ت، ص 245).

إن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل. ويشير "ياقوت" في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية يتمحور حول خمسة جوانب حسب رأيه وهي:

- ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي.
- ليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات.
- ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.
- ليس لدينا صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير.
- ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب.
- إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية، إلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، وبقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لا سيما في

العلوم التكنولوجية والطبيعية، وإهمال التدريب المستمر للباحثين، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة أو إمكاناتها، ومن ثم يتم تهجير - أو هجرة - هذه العقول إلى الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية (يوسفي، 2012).

- معوقات البحث التربوي في الوطن العربي:

هناك عدة معوقات تواجه عادة البحث التربوي لعل أهمها ما يلي:

أ. قلة المخصصات المالية : فالمال عصب أي مشروع، وتوفر المال اللازم مقوم أساسي لنجاح البحث التربوي. ولكن نظرا لفقد الحماس للبحث التربوي - أحيانا - وعدم الاعتراف بأهميته في التخطيط ووضع البرامج للوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة بالتربية والتعليم؛ تقل المخصصات المالية للبحوث التربوية، وبالتالي ضعف البنية التحتية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وتغييب الإطار المؤسسي الذي يمتلك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث العلمي في الجامعات أو تلك التابعة للوزارات.

ب. عدم الربط بين النظرية والتطبيق : إنّ أهم مشكلات البحث التربوي يتمثل في وضع النتائج التي يسفر عنها نوضع التطبيق وكثير من نتائج البحوث التربوية تظل طي الكتب ولا تأخذ طريقها إلى التطبيق، وهناك أسباب كثيرة لذلك من أهمها عدم معرفة طريقة التطبيق والتخوف من تطبيق أي شيء جديد ومقاومة المؤسسات التربوية والعاملين فيها للتجديد التربوي بصفة عامة.

لذلك يمكن القول أنّ هناك غياب في الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي والتي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث (عبد حسين، 2012، ص 147).

ت. قبول نتائج البحث التربوي بدون تفكير أو نقد : من الصعوبات التي تواجه البحث التربوي قبول نتائج البحث التربوي بدون تفكير أو نقد والتسليم بها تسليما أعمى فبعض البحوث قد تقوم على أساس لا يمكن الاطمئنان إليه.

فالبحوث التي عملت مثلا على أساس اختبارات الذكاء وأثبتت وجود فروق في الذكاء بين مجموعات بشرية معينة قد أوجدت بلبله في الفكر التربوي مازال يعاني منه حتى الآن. كما انتهت كتابات عديدة إلى أنّ البحث التربوي يمر بأزمة، وأنه دون المستوى المتوقع في خدمة المجتمع، يضاف إلى ذلك قلة عدد الكفاءات القادرة على البحث، وقلة توافر

قاعدة للبيانات، وضعف التفاعل الإيجابي بين البحث ومؤسسات الإنتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه (مدكور، 2009، ص 86).

عموماً يمكن القول بأنّ البحث التربوي في الوطن العربي يتميز بما يلي:

- عدم وجود سياسة تربوية واضحة المعالم.
- النقل والافتقار إلى الإبداع، خاصةً في رسائل الدراسات العليا.
- الافتتان بالنموذج الكمي (السيادة ما زالت قائمةً للأساليب الكمية).
- هكذا فالبحث العلمي عموماً، والتربوي خاصةً يواجه عدة معوقات تقلل من فعاليته في مواجهة مشكلات الواقع، ومقابلة احتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية المختلفة (الخواجة، 2008، ص 09).
- مقومات البحث التربوي:

إنّ البحث التربوي والتطوير التكنولوجي يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تتيح تحقيقه بصورة واسعة وفعالة من خلال وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة ومحددة مسبقاً للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي، وتحدد مجالاته، وأهدافه، وبالشكل الذي يمكن أن يحقق أقصى إسهام ممكن نموه، وخاصةً فيما يتصل بالتكنولوجيات المقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة في المجالات كافة (عوض الله، 2013، ص 123).

وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأساسي منه والتطبيقي، بحيث تتوفر لها الإمكانيات التي تتطلبها من علماء وباحثين ومهندسين وفنيين ومختبرات ومستلزمات وأجهزة ومعدات، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأساسي منه والتطبيقي بشكل واسع وفعال وبكفاءة.

توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه وتوفير الإستقلالية والحرية للقيام به بدون عوائق أو قيود تحد من مده، أو من فاعليته، وفي ضوء ما يتحدد من أولويات له في الإستراتيجية التي تنظمه وتوجهه.

توفر البيئة الملائمة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحوث العلمية الأساسية منها والتطبيقية، وخاصةً أهميتها المرتبطة بالمعرفة التقنية، وخصوصاً المتقدمة منها، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة حالياً، ولاحقاً، وبحيث يتاح من خلال هذه البيئة المناسبة والمحفزة تطور نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبما يضمن

الإسهام في تطور الاقتصاد ونموه، وبأقصى قدر ممكن، بحيث تتأصل في المجتمع التوجهات لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفير متطلباته (مرزوق، 2017، ص 106).

- مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية التنمية الإقتصادية التي تلبى حاجات وأمانى الحاضر دون تعريض أجيال المستقبل في تلبية حاجاتهم للخطر (Johane, 1994, P 18). من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير "بروندتلان" (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة "جروهارلن بروندتلاند" لتقديم تقرير عن القضايا البيئية) والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبى إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها" (WCED, 1987, P 43).
-التحديات التربوية والتعليمية للتنمية المستدامة:

أصدرت الأمم المتحدة تقريراً حول مراجعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في إطار أجندة التنمية المستدامة التي اتفق قادة العالم منذ ثلاث سنوات على الوفاء بها بحلول عام 2030. يفيد التقرير بأنّ مزيداً من الناس يعيشون في ظروف أفضل مما كانوا عليه قبل عشر سنوات، ولكن بالنسبة للكثيرين ما زال التقدم بعيد المنال بما يتطلب بذل مزيد من الجهود للتغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها دول العالم.

تقول "فرانشيسكا بيرونشي" مساعدة مدير قسم الإحصاء بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "يظهر التقرير أنّ الناس يعيشون حياة أفضل مقارنة بعشر سنوات مضت، حتى في المناطق التي تواجه أكبر تحديات التنمية. منذ عام 2000. من التحديات الرئيسية التي يوردها التقرير، الوتيرة السريعة لتغير المناخ، والصراعات، إنعدام المساواة، وذكر التقرير أنّ عدد المصابين بنقص التغذية قد زاد، للمرة الأولى منذ عشر سنوات، ليصل إلى 850 مليون شخص عام 2016 بعد أن كان 777 مليون شخصاً عام 2015. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الصراعات والجفاف والكوارث المرتبطة بتغير المناخ.

يستند التقرير إلى أحدث المعلومات المتوفرة من أنحاء العالم، ويسلط الضوء على المكاسب والتحديات فيما يتحرك المجتمع الدولي لتطبيق الأهداف الطموحة للقضاء

على الفقر المدقع والجوع وتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم والصحة وغيرها من المجالات المهمة لحياة البشر.

تدعم وكالات الأمم المتحدة المختلفة الجهود الوطنية الهادفة إلى تحقيق تلك الأهداف. ومن بين الأمثلة على ذلك ما فعله الأمم المتحدة في مصر . الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر، والهدف الرابع يتمثل في توفير التعليم الجيد للجميع.

يولي برنامج الأغذية العالمي أهمية كبيرة لتعليم المتسربين من التعليم، خاصة في قرى صعيد مصر لا سيما الفتيات، وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني . ويتجسد ذلك في مشروع تعزيز إتاحة الفرص التعليمية ومكافحة عمالة الأطفال البالغ قيمته 60 مليون يورو، وينفذ في 16 محافظة من أكثر المحافظات ضعفا في مصر بغرض القضاء على عمالة الأطفال في البلاد من خلال تعزيز حصول الأطفال على التعليم، لا سيما الفتيات.

قام برنامج الأغذية العالمي بتدريب عدد من السيدات والفتيات تم إعدادهن وتدريبهن ككوادر تدريبية خاصة بتنفيذ الشق الاقتصادي للبرنامج على مهارات وتقنيات التدريب والاتصال وتطوير المشروعات البيئية والتسويق بنجاح، بالإضافة إلى إدارة المشروعات وتطوير خطط العمل.

يوفر المشروع المشترك وجبات مدرسية خفيفة يومية إلى 100 ألف طفل في المدارس المجتمعية (بسكويت محشو بالتمر مدعم بالفيتامينات والمعادن) وكذلك يقدم للأسر الحصص الغذائية المنزلية (10 كيلوجرامات من الأرز ولتر من الزيت). وسيتلقى ما يصل إلى 400 ألف من أفراد الأسر الحصص الغذائية المنزلية خلال السنوات الأربع التي سينفذ خلالها المشروع، وستعوضهم قيمة الحصص عن الأجور التي كان سيتلقاها الأطفال إذا التحقوا بسوق العمل (عبد الوهاب، 2018).

- أثر التنمية على البحث العلمي:

إن لعملية التنمية وتوجه القطاعات الاقتصادية إلى البحث العلمي الجامعي دوراً هاماً وإيجابياً في دفع عجلة البحث العلمي عموماً والبحث التربوي خصوصاً:
- تقدم التنمية للبحث التربوي موضوعات مستمدة من الواقع العلمي القائم، وتفتح آفاق البحث العلمي الواقعي المتطور، إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه.

- تساعد على تطوير الخطة التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا، إنّ توظيف البحث العلمي التربوي لخدمة القطاعات الإقتصادية في التنمية كافة يساعد على تطوير الخطة التعليمية والمناهج وفق إحتياجات الواقع.

- تساعد على توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية للتوظيف الصحيح، كما تنمي الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة وغيرها.

- توفر التمويل الملائم للتطوير، وتحد من هجرة الأدمغة، وتوفر مناخ علمي بحثي ملائم. هكذا يشكل النشاط العلمي الذي يقوم به العلماء والباحثون قوة أساسية في تقدم الحضارة الإنسانية، فمهما كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات السائدة في المجتمع، فإنّ منظومة العلم والتكنولوجيا تشكل على الدوام عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية بشتى أنواعها، وبعد الإنتاج العلمي للبحث التربوي احد المخرجات التي تقدمها الجامعة للمجتمع للإسهام في حل المشكلات التي تواجهه وتطوير الوضع القائم فيه، وتنميته في كافة الأصعدة، ولا يقاس دور الإنتاج العلمي بعدد الأبحاث التي تم إنجازها، وإنّما بقدر إسهامها في إحداث تغيير في الواقع داخل المجتمع من خلال الإفادة من البحوث والدراسات وتوظيف نتائجها بما يسهم في تطوير المجال الذي تنتمي إليه ضمن منظومة كاملة.

وفقاً لما جاء في تقرير "التعليم من أجل التنمية المستدامة في القرن الواحد

والعشرين" أن آليات البحث التربوي من أجل تحقيق التنمية يركز على:

- النهج الإبداعي والنقدي.

- التفكير بعيد المدى.

- التمكين من أجل مواجهة المستقبل.

- حل المشكلات المعقدة (UNESCO, 2008).

- العلاقة بين البحث التربوي والتنمية المستدامة:

إن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم، حديث قديم يضرب بجذوره منذ تاريخ العلم والبحث العلمي، وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها، والتأكيد عليها، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دولة على سلم التقدم والحضارة مرهون بمدى ودرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي بشقة الطبيعي والاجتماعي؛ فما نشهده اليوم ونلمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفي مختلف الأنشطة والمجالات وليد الثورة العلمية، والتي تترجم لمنجزات تكنولوجية تستخدم وتوظف

في شتى مناحي الحياة. فالعلاقة أضحت جدلية، تفاعلية ما بين استخدام وتوظيف نتائج البحث العلمي - بغض النظر عن مجاله - وبين التقدم البشري والهيمنة على الطبيعة والتخطيط للحاضر والمستقبل.

لا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية والإعمار، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعياً؛ بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني؛ بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال (الحارثي، 2011).

إن تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها هدفاً إستراتيجياً؛ يفترض أن يلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات وإحتياجات الأجيال المقبلة؛ يتطلب استحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات واعدة في هذا الشأن.

هذا ما تؤكده العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا...؛ التي إستثمرت خلالها الإمكانيات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي؛ بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والابتكار واستثمارهما على أحسن وجه.

الدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي؛ نجدها دائماً تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة؛ مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكرياً؛ وتكثر مساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب، أو في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن استغلال الموارد الطبيعية.

إنّ تنمية وتطوير الرأس المال البشري التي تتمثل في تشييد وصيانة البنى الأساسية التي تكفل لدولة ما تعليماً ومهارات يمكنها من مواكبة باقي دول العالم؛ تمثل أهمية أساسية بالنسبة إلى قدرة الدول النامية؛ ليس في مجال تحسين وضعها فحسب؛ وإنما أيضاً من أجل المساهمة في رفاهة كل البشر.

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحاً، ومقبولاً بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، ورأس المال البشري. وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على

البلدان التي تعانها بضعف القدرة الإنتاجية وتضائل فرص التنمية (فرجاني ، 2002 ، ص 52).

إن الإعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي وتلافي الارتجال والعشوائية في إتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها؛ يمنح هذه الأخيرة مصداقية ونجاعة واستقراراً ؛ بما ينعكس بالإيجاب على تطور وتنمية المجتمع.

يفترض في مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات بمختلف تخصصاتها أن تلعب أدواراً كبيرة في هذا الصدد؛ وبخاصة على مستوى وضع الخطط والدراسات والمقترحات والتوصيات المرتبطة بمجالات مجتمعية حيوية على طريق ترشيد القرارات وتوجيهها.

من جهة أخرى؛ فإن مسألة علاقة البحث العلمي بالتنمية الاجتماعية تضعنا من جديد، أمام الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص وإعادة التركيب، وهي الملاحظة التي ما يفتأ يلوك الحديث فيها كثيرون اليوم، ونعني بتلك الملاحظة مسألة تعميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي من جهة، والمجتمع من الجهة الأخرى، فالأطروحة التي مازال يلح عليها المثقفون من خارج الجامعة، هي أنهما، أي الجامعة ومراكز البحث العلمي ظلتا تعيشان واقع إنفصال مخيف عن المجتمع، فهما بعيدتان عن مشكلاته، وعن طموحاته وتطلعاته، وعن احتياجاته الصميمية، ولذا فهما مصابتان بحالة يائسة من العقم، وهما لا تضطلعان بأي مسؤولية اجتماعية حقيقية، ولا سيما من حيث الإسهام في قيادة المجتمع نحو رفاهية الإنتاج، ومن حيث الأخذ بيده نحو مزيد من تطوير مفهوماته تجاه الحياة، وتجاه علاقاته بالكون والأشياء. والسبب في كل ذلك ليس سراً من الأسرار، فالذي يعرقل دور الجامعة – باعتبارها منارة العلم والبحث العلمي- في المجتمع، هو أن هناك خوف أو توجس من تدخل - الجامعة ومراكز البحث ومخابره ووكالاته - في التنمية الاجتماعية، فيرون في ذلك تجاوزاً لأهدافها التعليمية، ، فيعمدون إلى تكريس المفهوم "الباهت" للعلم والتعليم وهو أن تتخذ الجامعة وبحوثها العلمية موقفاً محايداً من التنمية "، وذلك لكي تؤدي مهمتها العلمية في هدوء وإبداع، والاستمرار في إنتاج مخرجات لا تجد مكان لها في سوق العمل والإنتاج، متناسين أنه ينبغي أن يكون للجامعة والبحث العلمي فيها دور ناهض في تحسن وتطوير المجتمعات. فنظرتهم للجامعة هي نظرة نسقية مغلقة لا مكان للإبداع والابتكار فيها.

- التصور المقترح لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة:
تقدم الدراسة الحالية تصوراً المقترح لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة على ضوء نتائج العديد من الدراسات الميدانية التي قدمت

مجموعة من المقومات اللازمة لتفعيل البحث التربوي حتى يستجيب لقضايا التنمية المستدامة... (مرزوق، 2017).

أ. فلسفة التصور المقترح:

تعد المعرفة عماد التنمية المستدامة، لذا فإنّ التجديد في مجال البحث العلمي التربوي المنتج للمعرفة يمثل جوهر ذلك المجتمع، ويوصف البحث التربوي بكونه أحد مجالات البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما يضطلع به من إنتاج المعرفة التربوية وتحديث النظام التعليمي والممارسة التربوية وتطويرها، بما يكفل اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في استدامة عملية التنمية، لذا يؤدي البحث التربوي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توافر المقومات الأساسية اللازمة لإنجاز البحث التربوي، التي تمثل الأسس أو المعايير التي يستن إليها البحث التربوي للوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.

ب. تصوري يتعلق بمقومات استيعاب المعرفة التنموية بالبحث التربوي:

يقصد باستيعاب المعرفة التنموية في مجال البحث التربوي التكوين العلمي للباحثين وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية المختلفة، حيث تعد نوعية إعداد الباحث القادر على استيعاب المعرفة التنموية التربوية من أهم مقومات البحث التربوي في الوقت الراهن إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنه هو الذي يعطي الفاعلية لباقي المقومات، فقد تتوفر باقي مقومات البحث إلا أنها قد تكون قليلة الفائدة إذ لم يتوفر الباحث القادر على تفعيلها والإفادة منها في إنجاز البحث، لذا تبرز أهمية إعداد الباحثين المؤهلين علمياً لإجراء البحوث، فالبحث التربوي المحقق لمتطلبات التنمية المستدامة يحتاج إلى باحث متمكن من البحث العلمي، من خلال الإعداد والتكوين الجيد.

ت. تصوري يتعلق بمقومات إنتاج المعرفة التربوية التنموية:

إنّ إنتاج المعرفة التربوية المتعلقة بمجالات التنمية المختلفة وليس نقلها أو استيرادها هو الذي يكفل بناء مجتمع تنموي مستدام، ويعد البحث التربوي من السبل المؤدية إلى اكتشاف الجديد من المعرفة التنموي، والتوصل إلى القوانين والمفاهيم والنظريات العلمية الحاكمة لها، التي تمثل أسس قوية في عملية تشكيل منظومة المعرفة التربوية التنموية وتطويرها، وخاصة وأنّ البحث يتعلق بدراسة شخصية الإنسان عصب التنمية ومحركها الأول، وهي عملية أساسية يضطلع بها البحث التربوي لإنتاج معارف تربوية جديدة، بما يكفل تطوير المنظومة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.

ث. تصوريتهلقل بمقومات تطبيق المعرفة في قطاعات التنمية المختلفة:

يقصد بها تلك المقومات التي يتعين توافرها حتى يمكن تطبيق ما توصل إليه البحث التربوي من نتائج في تطوير واقع الممارسات التنموية، فمن أساسيات التخطيط الفعال للبحث التربوي تطبيق نتائجه وربطه بقطاعات التنمية، حيث تعد مخرجات البحث التربوي مدخلا أساسياً من مدخلات تحديد السياسة التنموية القائمة وصياغتها على قواعد ومعايير علمي، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، ووضع الخطط التنموية المحققة لها، والإفادة من نتائج البحث التربوي في مواجهة مشكلات المجتمع العربي بمختلف مستوياتها وأبعادها وصورها، إذ يمكن أن يساعد البحث التربوي صانعي السياسة التنموية ويزودهم برؤية شاملة للقضايا والمشكلات والأولويات والتحديات المطروحة، بالإضافة إلى مساعدتهم في تكوين نظرة مستقبلية تؤخذ في الحسبان عند وضع خطط التنمية، فالبحث التربوي يكون قليل القيمة إذ لم يتم الاستفادة من نتائجه في تطوير المعرفة التنموية، وإيجاد حلول علمية لمشكلات الواقع المجتمعي.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أنّ التربية المستدامة رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة أيضاً، وتطبيق مبادئ التربية للتنمية المستدامة يتطلب الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب، لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع والمناطق، وتشجيع احترام الاحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الاستخدام المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها، وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما أنّ البحث التربوي باعتباره جزءاً من البحث العلمي والجامعي يسهم في نشر المعرفة، ويتمثل ذلك في توفير مادة التدريس والتدريب وتنمية المعرفة ويتمثل ذلك في إنتاج البحوث التي تضيف الجديد إلى ميدان التربية، ثم تطبيق المعرفة ويتمثل ذلك خدمة البحوث التربوية للمؤسسات التعليمية ووضع الحلول للمشكلات التربوية المطروحة على الساحة التعليمية والتربوية. ولعلّ من أهم ما يسعى البحث التربوي إلى تحقيقه تغيير الذهنية لدى القيادات التعليمية لتأخذ بمفاهيم حديثة، مثل: تعدد الرؤى والانفتاح الثقافي والتكنولوجي المتقدمة، والتعليم للحياة وليس للامتحانات، وتنمية الفكر قبل التحصيل، وتنوع مصادر التعلم الذاتي.

في الختام فإننا نضع عددًا من التوصيات التي نأمل أن تكون رافدًا لجهود التعاون المشتركة في مشروعات التطوير النوعي الاستراتيجي العربي لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وهي:

مقترحات الدراسة:

هذا ويمكن الخروج ببعض التوصيات من أهمها:

- الاهتمام بالإعداد الجيد للباحثين.
- اختيار الموضوعات البحثية ذات الصلة باحتياجات وقضايا المجتمع وسبل مواجهتها.
- التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث ووزارة البحث العلمي والمستثمرين.
- علينا أن ندرك أن مشروع نقل التكنولوجيا أو استنباتها يستلزم تهيئة البيئة العلمية الخصبة، ومن أبرز شروط تلك البيئة بحسب رأينا:
- تخصيص ميزانيات مقبولة وسخية للبحث العلمي لا تقل عما هو موجود في الدول المتقدمة التي تحقق رقمها ونموها عن طريق العلم والبحث العلمي، فلا تقل تلك الميزانيات عن 2% من الدخل القومي. إن هذا هو ما تفعله الدول التي حققت معدلات ملفتة في النمو.
- لا بد من المعادلة بين البحوث الأساسية والبحاث التطبيقية، بما يضمن استخدام العلم من أجل البناء والتطور في جميع المجالات، بما فيها بناء العلم نفسه.
- لا بد من التأكيد على ضرورة رعاية مؤسسات البحث العلمي من لدن أعلى السلطة في الدولة، إلى الوزارات الخدمية، التي يكون موضوع البحث العلمي دائماً، بالنسبة إليها، في ذيل اهتماماتها الطويلة العريضة.
- في السياق ذاته: لا بد أيضاً من جعل البحث العلمي أولوية وطنية، وأن يمول من جميع المصادر، وأن ينتقل من مستوى الاستهلاكات إلى مستوى الممارسات الفعلية في الخطط والبرامج، وإلى مستوى تفعيل التطوير وجعله هدفاً وطنياً وقومياً، يسبق كل ما سواه من الأهداف.
- قائمة المراجع:
- جامعة القاهرة. (مارس 2006). خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي 2006-2012، إ إطار العام، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة.
- الخواجة، علا. (2008). قضية التعليم في مصر العائد الإقتصادي والإجتماعي، شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب، القاهرة.

- رجاء، محمود أبو علام. (2001). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. (ط1) القاهرة: دار النشر للجامعات.
- شحاتة، حسن. (2001). البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق. (ط1): مكتبة الدرا العربية للكتاب.
- الصعيدي، عبد الله. (27/28 مايو 2007). التعليم والتنمية بعض المؤشرات المتعلقة بالكلفة والعائد، المؤتمر السنوي الثاني "التخطيط الإستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والإلكتروني إطار للتميز" (ج1)، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس.
- عبد الفتاح، منال رشاد. (ب ت). أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي بجامعة قناة السويس: دراسة حالة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية التربية جامعه المنصورة.
- عبد الوهاب، خالد. (2018). أخبارا للأمم المتحدة، تقرير في الضوء على الفرص التعليمية المتاحة لمن فاته قطار التعليم في مصر. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. موجود على موقع الأمم المتحدة
- عزيز، مجدي. (18/19 ديسمبر 2005). جهود الباحثين التربويين لتطوير التعليم أهي صرخة مبحوحة تئن في الظلام، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر العربي الرابع. "تطوير أداء الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الإعتماد"، (ج1)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.
- عوض الله، ابراهيم الدسوقي. (2013). تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مستقبلية. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- المجيدل، عبد الله، وشماس، سالم. (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية كلية التربية بصاللة أنموذجا. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، 26 (1 و2) جامعة دمشق سوريا.
- مدكور، على أحمد. (2009). الإستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مدكور، على أحمد. (2000). التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، القاهرة: دار الفكر العربي.

- مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم. (2017). البحث التربوي وعلاقته بالتنمية المستدامة- دراسة حالة - على جامعة القاهرة-، مجلة العلوم التربوية، 3 (03)، جمهورية مصر العربية.
- مولج، فريدة، مولج، كمال. (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجالات العلمية. المجلة الدولية للدراسات والبحوث التربوية والنفسية، الجزائر، 3 (3)، 668-687.
- فرجاني، نادر. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، (يونيو / 2011)، موجود على موقع www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=994
- يوسف، حدة. (فيفري 2010). معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات، الملتقى الوطني الأول حول " إشكالية العلوم الاجتماعية في واقع و آفاق " 08-07 مارس 2012 جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
- WCED (World Commission on Environment and Development), **Our Common Future**, Oxford: Oxford University Press.
- John, W.B. (1983). **Research In éducation**, 4th, ED, New Delhi, Prentice Hall of India.
- UNESCO. (juin 2008). **Regionale Guiding Farmework Of Education For Sustianable Development In The Arab Region**, Unesco, Beirute, Regional Bureau For Education, In The Arab States.
- <https://www.un.org/development/desa/ar/news/statistics/sdgs-report-2018-launch.html>